العدد (2116) السنة الثامنة - السبت (30) نيسان 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

عمدة واشنطن خفض راتبه الى النصف ويلتحق بعمله عبر المترو

تقول الارقام الحالية لمصروفات العراق على برلمانه ان ٥٠٠ برميل نفط تغطي تكاليف نائب واحد شهرياً. وتفيد ايضا بان اجر ساعة النائب الواحد يبلغ ٤١,١١ دولار وهي تعادل يومية ثلاثة من عمال البناء، أي إن راتبه اليومي يعادل أجرة ٧٢ عامل بناء. وخرج المجلس بمشروع قانون لتخفيض رواتب اعضائه دون ان يلتزم بهذه المعايير التي استخدمها مع الرئاسات واعضاء الحكومة واصحاب الدرجات الخاصة. الازداوجية التي تعامل بها البرلمان، ومجمل تصريحات اعضائه حول عدم كفاية الرواتب اثارت غضب الرأي العام وجمهور عريض من العراقيين الناقمين على سوء الخدمات وهدر المال العام على مخصصات غير ذي جدوى وفساد يصل انف الدولة العراقية. وبينما يصرح نواب بان ما يتقاضوه من رواتب ومخصصات لا تكفيهم، بسبب ما يتم استقطاعه او صرفه على الضرائب والحماية والسكن والايفاد والضيافة، فان اي مقارنة بنواب وبرلمانيي العالم تثير الدهشة والغضب في آن واحد.

البرلمان: النائب الواحد يحرق ٦٠٠٠ برميل نفط سنوياً وأجره يعادل ٧٢ عامل بناء!

كتب: داود العلي

موراليس وعمدة واشنطن

قبل فترة أعلن رئيس بوليفيا المنتخب تخفيض راتبه الشهري لنحو النصف مع بدء تسلمه لمهام عمله الجديد، حيث من المقرر ان يبلغ راتبه الفي دولار شهريا.

وأكد أيفو موراليس أن أعضاء وزارته الجديدة سيتبعونه في نفس الخطوة، كما أعرب أيضا عن رغبته في تخفيض رواتب ومخصصات أعضاء البرلمان.

وقال موراليس إنه في بلد فقير مثل بوليفيا يجب أن يشارك الرئيس وأعضاء الحكومة الشعب في تحمل الأعباء المالية.

وكان الرئيس يسكن في غرفة واحدة في منزل يشاركه فيه آخرون قبل انتقاله للقصر الجمهوري.

ورئيس بوليفيا فقير لكنه رئيس منتخب في انتخابات حرة من قبل ٥٤٪ من أصوات الناخبين في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ١٨ كانون الاول ٢٠٠٥.

وفي الولايات المتحدة بلغ راتب عمدة مدينة واشنطن العاصمة أنتوني ويليام ١٤٥ ألف دولار عام ٢٠٠٥، في حين تلقى حاكم مدينة نيويورك دولارا واحدا كراتب سنوي، ومن المعروف أن عمدة مدينة نيويورك مايكل بلومبرج يعتبر من أهم ملياردیرات نيويورك، وكان تخفيضه لراتبه رسالة لجذب الناخبين، هذا بالإضافة إلى استخدامه اليومي لمترو أنفاق نيويورك في تنقلاته.

ويبلغ الراتب السنوي للرئيس الأمريكي (بدءاً من كانون الثاني ٢٠٠١) ٤٠٠ ألف دولار سنويا.

ويصل معاش التقاعد للرئيس السابق بيل كلينتون إلى ١٥١ ألف دولار سنويا، بالإضافة إلى ١٥٠ ألف دولار أخرى سنويا ليصرف على مساعدين ومكتب له.

وفي الوقت الذي لا يعرف أحد كم تبلغ رواتب ومخصصات الرؤساء والملوك العرب، ولا يعتبر من اللياقة العامة التحدث في هذا الموضوع، فان نظرة على رواتب ومخصصات كبار المسئولين الحكوميين في الولايات المتحدة من الممكن ان تحرك جبل الجليد المحيط بهذا الموضوع الشائك.

ومن المعروف ان النائب الكويتي يتقاضى بحدود ٢٢٥٠ دينارا كويتيا (أي ما يعادل ٧٨٢٠ دولار) كمكافأة شهرية، مع مجموعة من الامتيازات والمعاش التقاعدي.

اما النائب الاردني فيتقاضى حوالي ٢٢٠٠ دولار اميركي في الشهر، وهو نفس راتب الوزير.

حتى مجلس العموم البريطاني

يقول خبراء ومحللون سياسيون انه في مقابل اكثر التجارب سوءا لا يمكن ان يصل ما يتقاضاه الاخرون الى المخصص المالي للنائب العراقي.

فمجلس العموم البريطاني الذي هزت فضيحته الأخيرة الرأي العام البريطاني مما أدى الى تقديم استقالة رئيسه مايكل مارتن وهو حدث لم يحدث منذ تكوين مجلس العموم البريطاني منذ أكثر من ٣٠٠ عام، كما يؤكد الباحث والسبب هو إن هذا المجلس محكوم بنظام التكاليف الإضافية الذي يعيد إلى الأعضاء البرلمانيين النفقات التي تكبدوها على نحو كامل وحصري وضروري نتيجة إقامتهم طوال الليل بعيدا عن مقر إقامتهم الأساسي في المملكة المتحدة للاضطلاع بواجبات برلمانية. تقول القواعد المعمول بها، بمقدور أعضاء البرلمان استعادة النفقات التي تكبدوها بحد أقصى ٤١٧ دولار أمريكي دون تقديم إيصالات. علاوة على ذلك، مسموح لهم بالمطالبة بتكاليف فواتير الطعام بما يصل إلى ٦٦٨ دولار أمريكي شهريا، وهم غير مطالبين بتقديم إيصالات لاستعادة الأموال التي دفعوها مقابل الحصول على أشياء تقل قيمتها ٤١٧ دولار أمريكي.

وفي العراق سنويا تصل حصة النائب الواحد إلى ٦٠٠٠ برميل وخلال أربع سنوات ستصل حصته إلى ٢٤٠٠٠ برميل هذا على فرض أن سعر برميل النفط العراقي يبلغ ٦٠ دولارا.

حقل مجنون يكفي

وبحسب خبراء فان هذا الرقم يعادل نصف إنتاج حقول مجنون من النفط في اليوم الواحد أي أننا سنخصص واردات حقول مجنون لسداد رواتب الإخوة النواب لمدة (١٣٨) يوم وإذا أضفنا الحمايات سيصبح كل إنتاج حقول مجنون من النفط خلال ست أشهر لتغطية رواتب البرلمانيين لدورة واحدة.

يقول الباحث حيدر طالب، في بحث نشره على موقع الشبكة العالمية، انه خلال دورة برلمانية واحدة يكلفنا البرلمان ٨٨٠٠٠٠٠ برميل نفط ويعادل تصدير العراق لمدة (٥٥٥) يوم.

وبتفصيل اكثر فان مجموع ما يتقاضاه اعضاء مجلس النواب الجدد البالغ عددهم ٣٢٥ منذ حزيران الماضي وحتى منتصف شباط الماضي بلغ ٨١ مليارا و٢٥٠ مليون دينار.

وكان الخبير الاقتصادي الدكتور ماجد الصوري قال لـ(المدى) في وقت سابق ان رواتب اعضاء مجلس النواب والمناصب العليا والمخصصات التي تمنح لهم هي تكاليف كبيرة على موازنة الدولة.

ويرى ان ارتفاع عدد اعضاء مجلس النواب من ٢٧٥ الى ٣٢٥ زاد من المبالغ التي ستنفقها الدولة على المخصصات والرواتب، اذ انها ستكلف الدولة بعد ١٢ سنة اكثر من ملياري دولار سنويا، ويزداد المبلغ كلما تقدم الزمن، في حين ان الخطة الخمسية تفكر في فرض ضرائب غير مباشرة لزيادة واردات موازنة الدولة، ومنها على المبيعات.

الرواتب الاعلى

وتعد رواتب اعضاء مجلس النواب ضمن رواتب النواب الاعلى في العالم، حيث يتقاضى عضو مجلس النواب الامريكي اقل من ١٦٥ الف دولار سنويا (اي نحو ١٩٠ مليون دينار عراقي)، كما يتقاضى عضو مجلس العموم البريطاني نحو ١٧٠ الف دولار (اي نحو ٢٠٠ مليون دينار عراقي)، في حين يتقاضى عضو مجلس النواب العراقي ٣٨٤ مليون دينار.

عضو مجلس النواب العراقي، يستلم سنوياً مبلغاً قدرهُ حوالي (٣٢٥) ألف دولار أمريكي، عن راتبه ومخصصات الحماية والسكن.

عضو مجلس العموم البريطاني يتقاضى نحو ١٧٠ ألف دولار سنويا، عضو الكونكرس الامريكي ١٦٤ألف دولار سنوياً، أما عضو مجلس الشعب المصري، فيأخذ أقل من ٢٣ ألف دولار في السنة!

هذا عدا ان كل نائب عراقي يستلم أكثر من ٥٠ ألف دولار على شكل قرض لشراء سيارة وتتحول الى "منحة"، مثلما حدث في الدورة السابقة، إضافة الى "قطعة أرض" تقدر قيمتها بملايين الدنانير.

من جانب آخر فان "الإمتيازات المالية" لرئيس البرلمان اوٍ نوابه، في البلدان الاجنبية، لا تختلف كثيراً عن إمتيازات النواب، بينما في العراق، لرئيس مجلس النواب "منافع إجتماعية" كبيرة.

ردود فعل .. اين الضوابط؟

واثار الكشف عن رواتب أعضاء مجلس النواب العراقي الحالي مؤخرا ردود فعل واسعة بشأن الضوابط المالية التي يتقاضى بموجبها المسؤولون رواتبهم، من الميزانية العامة للدولة. وتشكل الرواتب والمنافع الاجتماعية للنواب في العراق، النسبة الأعلى مقارنة مع البرلمانيين في دول العالم الأخرى، حيث يحظى النائب في العراق براتب ومخصصات تصل الى الاف الدولارات فضلا عن المنح والايفادات والمكافآت.

وتصنف رواتب البرلماني العراقي ضمن الرواتب الاعلى في العالم للنواب في وقت تتزايد فيه التحذيرات من غضب شعبي وحالة ارباك قد تتعرض لها ميزانية الدولة العراقية خلال السنين المقبلة خصوصا مع زيادة عديد البرلمانيين في البلاد.

المجتمع المدني

في المقابل فان المجتمع المدني العراقي دفع باتجاه مشروع لتقليل رواتب اعضاء مجلس النواب إلى النصف فضلا عن تقليل المنافع الاجتماعية للرئاسات الثلاث كونها تثقل كاهل الميزانية العراقية"، وأن "رواتب النواب فيها مبالغة تذكر على المستوى العالمي كونها الاعلى بين اقرانها فضلا عن منافع الرئاسات عالية الكلفة".

اذ ان الناشطين يستغربون من اعطاء النواب في البرلمان الجديد مبلغ ٩٠ مليون دينار كسلفة مع انهم لم يمضوا سوى شهور قليلة الى درجة انهم يسعون الى جعل تلك السلفة منحة غير قابلة للاسترداد.

يذكر ان مجموعة من منظمات المجتمع المدني الاسبوع الماضي في بغداد دعوى قضائية للمطالبة باسترداد أكثر من ٤٠ مليون دولار تسلمها النواب الذين حضروا جلسة واحدة تحت قبة البرلمان استغرقت أقل من ٢٠ دقيقة.

المقارنة مع مجلس الوزراء

وفي وقت تعاني فيه وسائل الإعلام صعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة ورسمية لحدود المنافع الاجتماعية، يتجه المسؤولون إلى تقليص رواتبهم، الإعلان، بشفافية، عن حجم تلك المنافع، بل وتقليصها، أيضا.

وفي هذا الصدد يقول الخبير الاقتصادي ماجد الصوري للمدى إن تأثير خفض رواتب المسؤولين لا يمكن معرفته ما لم يتم الإعلان عن حجمها والمقدار الأصلي لما يتحصلون عليه.

وما دامت الحكومة العراقية تفكر، إزاء احتجاجات متنامية على نقص فادح في وسائل العيش الكريم، فإن عليها متابعة خروقات واضحة تتعلق، أيضا، بطرق صرف المال العام.

ومنها المخصصات المالية التي تصرف كرواتب ومخصصات لهيئات عراقية مستقلة يرتبط عملها، أساسا، بمهام وفترات زمنية محددة.

هذا الملف الشائك الطويل، الذي يفتح النقاش حوله قرار تخفيض مسؤولين لرواتبهم دون الإعلان عن مقدارها وبقية أوجه الصرف التي يحصلون عليها، هذا الملف يكشف، في إحدى أوجهه، تفاوتا فاضحا بين رواتب الدرجات المتدنية وتلك التي يحصل بموجبها أعلى موظف في الدولة، رئيس الوزراء، على راتبه.

وتراوحت نسب التخفيض بين ٤٠ و٨٠٪، إذ تم تخفيض رواتب رؤساء الجمهورية والوزراء والنواب، من ٥٠ إلى ١٢ مليون دينار، في حين تم تخفيض مخصصات الرؤساء الثلاثة ونوابهم بنسبة ٨٠٪.

وقدم رئيس الجمهورية جلال طالباني، في السابع من شباط الماضي، طلبا لرئاسة البرلمان يقضي بتعديل قانون نواب رئيس الجمهورية، باستحداث موقع لنائب رابع، لترشيح شخصية تركمانية لتولي المنصب الأمر الذي جوبه بالرفض من قبل مجلس النواب.

وكان القاضي وائل عبد اللطيف قال في تصريحات صحفية سابقة ان رواتب النواب ليست تشريعات برلمانية كما يسود التصور، فهذه الرواتب تقارن برواتب مجلس الوزراء فما يحصل عليه رئيس مجلس الوزراء يحصل على مثله رئيس مجلس النواب كون المناصب متناظرة".

وطالب عبد اللطيف "بتشريع او سن قوانين لرواتب رئيس الوزراء ونائبيه ومجلس الوزراء والمستشارين الذين يتقاضى بعض منهم اكثر من راتب نائب في مجلس النواب"، مستغربا من "عدم تقدم البرلمان العراقي خطوة واحدة باتجاه السيطرة على وجوب تشريع ثلاثة قوانين الاول يختص برواتب ومخصصات رئيس الجمهورية ونائبيه والثاني راتب رئيس مجلس الوزراء ونائبيه والوزراء والقانون الثالث رواتب ومخصصات رئيس البرلمان ونائبيه والنواب".

واوضح عبد اللطيف ان مشروعات القوانين التي تصاغ من مجلس الوزراء يكون فيها القرار ذو الصلة في التخصيصات المالية والرواتب ولا دخل لمجلس النواب فيه لذا فان الخلل من مصدره الذي ان عدل على مايتقاضاه الوزراء ورئيس مجلسهم سيعدل بالتالي على رواتب البرلمانيين من باب المقارنة".

وهذا ما تم فعلا، وعلى اثر الاحتجاجات الشعبية، صاغ المشروعون ثلاث قوانين لتخفيض الرواتب، بعد ان بدأ رئيسا الجمهورية والوزراء بذلك رغم مؤاخذات على طبيعة التخفيض وعدم وصوله الى جوهر الصرف الاهم والاكبر.

ازدواجية البرلمان

لكن ما حدث ان تعامل البرلمان العراقي مع ملف تخفيض الرواتب بازدواجية واضحة حين وصل الأمر الى رواتب اعضائه، بينما لم يكن التخفيض بهذه الرمزية حين تعلق الامر بالوزراء والدرجات الخاصة.

ومن خلال احاديث للمدى اجرتها امس مع نواب عراقيين تبين ان تهربا واضحا من قبلهم ازاء حقيقة تلك الازدواجية، وتعيد الى الاذهان تصريحات قديمة تفيد بان النواب لا يرغبون بتخفيض رواتبهم وانها بالاساس لا تكفيهم.

لكن النواب العراقيون، ومع وصول قانون تخفيض رواتبهم الى مرحلة القراءة الثانية، لم يبدوا تلك الجدية التي اجتهدوا في اعلانها ايام حملة تخفيض رواتب الوزراء.

وبدا من احداث جمعتها (المدى) ونشرت في تحقيقها الخميس الماضي انهم لا يتحدثون عن المعيار الاساس للتخفيض، وظهرات لهجة غريبة تتعلق بعدم كفاية الرواتب.

النائب محمود عثمان قال ان راتب النائب السابق ١١ مليون في حين يبلغ راتب النائب في المشروع الحالي ١٠ ملايين، وبالتالي سيكون هنالك مناقشات على القانون.

واضاف انه "كان من المفترض ان تصبح الرواتب ٨ ملايين ولكن اللجنة المالية خالفت الامر وجعلتها عشرة"، موضحا ان نقاشات ستجري على هذا القانون، مشددا على ان الرواتب شأن شخصي للنائب وبالتالي لكل نائب رايه في الموضوع.

لكن النائب جواد البزوني كان اكثر صراحة حين قال: "هذه الرواتب غير كافيه ان كانت ٨ ملايين او ١١ مليون لا سيما نواب المحافظات". وقال: "نحن نصرف ٣ ملايين على الطريق والطعام".

وشهدت مراحل قراءة قراءة القانون محطات مستعصية من النقاش، ووصل الامر الى ان قياديا في ائتلاف دولة القانون اشترط لاجازته الخضوع لسلسلة من النقاشات والحوارات، بينما يرى مراقبون ومحللون سياسيون ان قانونا من شانه تخفيف الحمل على الموازنة العامة لابد وان يحظى باهتمام كبير وجهد برلماني جدي.

واكد النائب حيدر العبادي في تصريح سابق، وهو رئيس اللجنة المالية، ان مشروع القانون سيمر بمراحل من النقاش والمداولة خاصة ان اللجنة تسعى لتحقيق العدالة من خلال عدم التباين الكبير مع رواتب موظفي الدولة الاخرين. بينما اشترط القيادي في الاتحاد الاسلامي الكردستاني "القضاء على الفساد ليتم الموافقة على تخفيض رواتب النواب".

■ الرئيس الصيني يتقاضى ٣٤٠ دولاراً شهريا والنائب العراقي يتقاضي ٤٢ دولاراً في الساعة

■ خبراء اقتصاديون: في دورة برلمانية واحدة يكلفنا البرلمان ٨٨٠٠٠٠٠ برميل نفط ويعادل تصدير ٥٥٥ يوماً

■ تشير الارقام الى ان نصف انتاج حقل مجنون يسد حاجة البرلمان في اليوم

■ نائب عراقي: برلمانيو المحافظات يصرفون ٣ ملايين دينار على الطريق والطعام